

العاقل السعودي يصدر سبعة أوامر ملكية.. ووزير جديد للإعلام



أصدر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، أمس الأحد، 7 أوامر الملكية، شملت تعيين سلمان بن يوسف بن علي الدوسري وزيراً للإعلام، فيما أعلنت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نزاهة» القبض على نائب سفير سابق ونائب قنصل وآخرين تورطوا في قضية فساد مليونية بتجارة تأشيرات العمالة الأجنبية.

وشملت الأوامر الملكية تعيين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السلطان وزير دولة وعضواً بمجلس الوزراء، وفق ما ذكرت (وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس).

وعين، حمود بن بداح المريخي مستشاراً بالديوان الملكي بمرتبة وزير، ومحمد بن عامر بن محمد الحربي نائباً لرئيس الاستخبارات العامة، وراكان بن إبراهيم بن عبدالعزيز الطوق مساعداً لوزير الثقافة بالمرتبة الممتازة.

كما تم تعيين عبدالرحمن بن حمد بن صالح الحركان محافظاً للهيئة العامة لعقارات الدولة بالمرتبة الممتازة، وإسماعيل بن سعيد بن علي الغامدي مساعداً لوزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للخدمات المشتركة بالمرتبة

يذكر أن وزير الإعلام الجديد سلمان الدوسري، يعد أحد الإعلاميين والكتاب السعوديين البارزين، حيث كان يشغل مؤخراً رئيس تحرير صحيفة «الشرق الأوسط»، فضلاً عن أنه كاتب عمود دائم، يتناول أهم القضايا السياسية

من جهة أخرى، أعلنت «نزاهة»، القبض على دبلوماسيين سعوديين وآخرين بتهمة الفساد. وحسب ما نشرته الهيئة، في بيان، فقد أكدت أن التهمة تتعلق بـ «تسهيلهما المتاجرة في التأشيرات وتقاضيتهما مبالغ مالية مقابل ذلك خلال وجودهما على رأس عملهما في إحدى القنصليات السعودية».

وقالت إنه تم توقيف 13 متهماً بالقضية، بينهم مسؤولون عملوا في القسم القنصلي بالسفارة السعودية في بنغلاديش، موضحة أن تسلسل القضية تضمن إيقاف اثنين من منسوبي وزارة الداخلية لقيامهما بإجبار أحد المقيمين على توقيع التزام مالي بمبلغ 23 مليون ريال لصالح مستثمر أجنبي تم إيقافه أيضاً، مقابل حصولهما على مبلغ 60 ألف ريال من المستثمر.

وأضافت أن الثلاثة المقبوض عليهم هم: الرقيب بأمن المحاكم في شرطة منطقة الرياض، متعب سعد آل غنوم، والعريف بقوات المهمات والواجبات الخاصة في الرياض، حاتم مستور سعد بن طيب، والمستثمر صالح محمد صالح الشلوعوط، وهو فلسطيني الجنسية.

وأضاف البيان أنه تم «القبض على 5 أشخاص بينهم 3 مقيمين وزائر وصاحب مكتب استقدام عمالة من بنغلاديش، لمتاجرتهم بالتأشيرات وتهريب الأموال الناتجة عن ذلك إلى خارج المملكة».

وأوضحت أن المتهمين تواطؤوا مع اثنين من منسوبي الداخلية السعودية، الذين أقروا بمزاولة نشاط المتاجرة بالتأشيرات كذلك، حيث كشفت حملات التفتيش عن العثور على «مبلغ (20,180,000) ريال نقداً ومشغولات وسبائك ذهب ومركبات فاخرة، تبين أنها متحصلات بيع تأشيرات عمل بالمملكة».

ولفتت إلى أن الدبلوماسيين هما «رئيس القسم القنصلي بسفارة خادم الحرمين ببנגلاديش ونائب السفير (سابقاً) عبدالله فلاح مضحي الشمري»، ونائب رئيس القسم القنصلي بالسفارة خالد ناصر عايض القحطاني.

وكشفت أنهما حصلا «خلال فترة عملهما بالسفارة على مبلغ 54 مليون ريال على دفعات، مقابل إنجاز إصدار (تأشيرات عمل بالمملكة)». (وكالات)